

## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اطار العدالة التوزيعية للعراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)

ا.م.د. حمديه شاكر مسلم  
جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد  
الباحث . علاء حسين سعيد

### المخلص

ان الاتفاق الحكومي في العراق وما شهدته من تغييرات وتطورات ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ والتي رجحت كفة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الرأسمالية وزيادة الدعم وتنوع اتجاهاته نحو تحسين الظروف المعاشية لأبناء المجتمع من خلال السعي الى تحقيق توزيع عادل للدخل وتحسين المستوى المعاشي وتقليل الفقر والبطالة ورفع مستوى التعليم والنهوض بواقعه، لم تحقق اهدافها في رفع المستوى المعاشي، وتحقيق مستوى عالٍ ومتطور لواقع العدالة التوزيعية في العراق، شهدت التوزيع في العراق تطورات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ وعلى كافة المستويات والانواع الا ان هذا التطور قد رافقه العديد من المشاكل لا سيما الجانب الامني وضعف مؤسسات الدولة وزيادة ظاهرة الفساد الاداري والمالي والذي انعكس سلباً على تحقيق اهداف العدالة ورفع مستوى التنمية البشرية. لذا يقضي بضرورة اعادة النظر في عمليات التخصيص ورفع مستوياته واعادة هيكلته بالشكل الذي يضمن توجهه نحو اهدافه الرئيسية المتمثلة بتحقيق مستوى عالٍ من العدالة التوزيعية وهذا الدور المهم والفعال للعدالة التوزيعية في تحسين الظروف المعاشية وفق مؤشرات تم اختيارها للتنمية البشرية بهدف تقليل حالات الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الاجتماعية، وصولاً الى تحقيق الرفاهية. فلم تكن للدخول والبطاقة التموينية والرعاية الاجتماعية بوصفها اهم مسائل الدعم الموجهة نحو الفقراء ذات كفاءة عالية في تحقيق اهدافها، وبذلك أصبح تحسين المستوى المعاشي من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد وتخفيض حدة الفقر وتقليل أعداد الفقراء بتوفير وتحسين المشاريع وزيادة الدعم نحو الطبقات الفقيرة والنهوض بواقع الرعاية الاجتماعية وزيادة الشمول كماً ونوعاً للفئات المحرومة ورفع المستوى المعاشي والنهوض بواقعه اهم وابرز اهداف الاتفاق الحكومي.

### المصطلحات الرئيسية للبحث / العدالة التوزيعية- التنمية البشرية- دخل الفرد- الفقر





## المقدمة

في خضم الإحداث وتسارع الأزمات في التسعينات وما أفرزته من وقائع ونتائج مهمة على الصعيد المحلي والدولي والتي ادت الى زيادة تدخل الدولة واتساع نطاقها ليشمل معظم الأنشطة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها، وهذا يعتمد على استخدام الموارد المالية بالشكل الكفوء والامثل والذي بموجبه تتحقق المنافع باقل التكاليف وصولاً الى تحقيق الاهداف العامة. فالاستغلال الامثل والكفوء للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وفق مبدأ الأهمية والأولوية والمفاضلة بين القطاعات الحكومية كلا بحسب أهميته وعانده يعد بمثابة الطريق والاتجاه نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى تحقيق التنمية المطلوبة والتي ترتقي بالبشر، وتسعى جميع الدول الى تحقيقها. فإنتاجية النشاط الحكومي تتمثل غالباً في خلق خدمات غير مادية تهدف بالأساس الى تحقيق المنافع لكافة ابناء المجتمع.

أن الحجم المتزايد للإنفاق العام في العراق على مدى السنوات من ٢٠٠٣-٢٠١٣ يؤشر أهمية وحجم الدور الذي يمارسه الإنفاق العام ضمن مؤشرات التنمية البشرية في احداث تغيرات كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالهدف الاول والأبرز للسياسات الاقتصادية ممثلة بالإنفاق الحكومي هو تحقيق العدالة التوزيعية بين فئات وطبقات المجتمع من خلال تحقيق مستوى امثل ومنطور لمضامين هذه العدالة بكل جوانبها الصحية والتعليمية والاجتماعية وتوفير العمل والقضاء على الفقر والتهوؤ بالانسان وتحسين مستوياته المعاشية والتي تعد دليلاً على تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي هي ابرز واهم اهداف الدولة وصولاً الى تحقيق التنمية البشرية والتي يعد الانسان جوهرها وهدفها المنشود.

## مشكلة البحث

شهدت عدالة التوزيع في العراق تطورات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ وعلى كافة المستويات والانواع الا ان هذا التطور قد رافقه العديد من المشاكل لا سيما الجانب الأمني وضعف مؤسسات الدولة وزيادة ظاهرة الفساد الاداري والمالي والذي انعكس سلباً على تحقيق اهداف العدالة ورفع مستوى التنمية البشرية.

**فرضية البحث:** على الرغم من تطور وزيادة الجانب التشغيلي للموازنة العامة وتغليب جانب العدالة التوزيعية الا انها لم تحقق غايتها المنشودة المتمثلة بالارتقاء بواقع التنمية البشرية عبر مؤشراتها الفعلية على ارض الواقع.

## هدف البحث

يهدف البحث الى بيان الدور الهام والفعال للعدالة التوزيعية في تحسين الظروف المعاشية وفق مؤشرات تم اختيارها للتنمية البشرية بهدف تقليل حالات الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الاجتماعية، وصولاً الى تحقيق الرفاهية.

## منهجية البحث

تستند منهجية البحث الى بيان الترابط والاتصال بين الجانب النظري والجانب التطبيقي الذي يقوم على اساس النتائج المستنبطة والتي تعكس حقيقة الواقع للحالة قيد البحث والتحليل.

**حدود البحث:** يستند البحث في حدوده المكانية والزمنية للاقتصاد العراقي وللمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٣.

## المحور الاول : التنمية البشرية وأبعادها في العراق:

تعد التنمية الاقتصادية شرطاً أساسياً للتنمية البشرية ولكنها غير كافية لتحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ما زالت تؤكد تغييراً كمياً ونوعياً في المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الدخل الفردي والادخار والاستهلاك والاستثمار والموازن الاقتصادية والبرامج والسياسات الاقتصادية اللازمة للاستقرار والنمو الاقتصادي، في حين تعطي التنمية البشرية اهتماماً بالغاً بالمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخيارات الناس في العيش بمستوى معيشة كريمة وحياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والمهارة اللازمة لذلك، وخيارات اجتماعية اخرى، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية المذكورة، الى جانب تأكيد انماط توزيع ثمار التنمية الاقتصادية في زيادة متوسط الدخل الفردي على افراد المجتمع لتمكينهم من الحصول على حياة كريمة وانماط توزيع الانتاج بين المناطق والاقاليم والاقليات والجنس، لذلك فان التنمية البشرية تعني تنمية الناس ورفاهيتهم مباشرة، في حين تركز التنمية الاقتصادية في تنمية الانتاج ومن خلاله على الناس مستهلكين ومستثمرين وعمال (النواب، ٢٠٠١، ص: ٣٥٠)



## أولاً : مفهوم التنمية البشرية وتطورها

إن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية، وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها شكل من أشكال التطوير لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلاءم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية، لان الفكر والمفهوم يجب أن يكون إنسانياً، ولكي يكون إنسانياً يجب أن يفي بحاجات الناس (شلاش، ٢٠٠١، ص: ٢٢)

إن مفهوم التنمية البشرية هو ( مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الإنسان وفي سباقه المجتمعي) (حامد، ١٩٩٩، ص: ٧). وهناك تعريفات كثيرة لمفهوم التنمية البشرية منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في ١٢/٤/١٩٨٦ الذي يعدُّ التنمية هي (عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم النشطة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها).

ويكتسب مفهوم التنمية البشرية خصائص واحتياجات كل مرحلة، فخلال الخمسينيات ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على اشباع الحاجات الأساسية ليقدم أخيراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة" في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان فقد كان النمو المتحقق منذ الحرب العالمية الثانية والذي زاد من اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، يحتم ظهور معايير جديدة للنمو الاقتصادي، لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماماً بمسائل العدالة في توزيع الدخل وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والتركيز على تراكم رأس المال البشرية (Schultz, 1961, p: 7-1).

وتعرف التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع خيارات الناس" وطالما أن التنمية البشرية هي كذلك فإنها تنشأ عن طريق القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر، توجد بضع قدرات تُعدُّ أساسية للتنمية البشرية وهذه القدرات هي ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩١، ص: ١١):

١. أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية.
  ٢. أن يكتسب المعرفة.
  ٣. أن يتمكن من الحصول على المواد اللازمة لمستوى معيشة كريم.
- ومع ذلك فإن التنمية البشرية هي أكثر من مجرد تحقيق هذه القدرات فهي عملية السعي إلى تحقيق هذه الاهداف على نحو عادل وقائم على المشاركة أيضاً.

وواقع أن الخيارات تعبير عن مفهوم أرقى يعود للاقتصادي أمارتياسن (A.Sen.) منذ الثمانينات ألا وهو الاستحقاقات (Entitlements) ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات والتي لخصها بالحرية السياسية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية والضمانات الشفافية والأمن الوقائي. (Amartya, 1999, p: 4) لقد اخذ العنصر البشري وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية حيزاً كبيراً في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ أكد الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم على أهمية نوعية العنصر البشري وتأثيره الايجابي في فاعلية عناصر الإنتاج المادية، ولاسيما بعد التطورات الحديثة في الفن الإنتاجي، وهذا الامر وفر ضرورة حتمية لرفع مستوى اعداد العنصر البشري وزيادة مدة تعليمه وتدريبه. ومن المعروف أن نوعية العنصر البشري وكفاءته تتأثر بعوامل مختلفة منها التعليم والتدريب والصحة والمستوى المعاشي (pShultz, 1995, p: 126)،

وعلى الرغم من شيوع أطروحة رأسمال البشري في خمسينيات القرن الماضي على يد البروفيسور ثيودر شولتز (pShultz) فقد تباينت أهمية الفكر التنموي، ففي عقد الستينيات تم التأكيد على تأهيل الملاكات الفنية، وفي عقد السبعينيات لقيت مسألة أهمية تأمين الحاجات الأساسية دعماً قوياً من خلال تبنيها من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي (القصفي، ١٩٩٥، ص: ٨٦). ولقد أكد الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم على أهمية نوعية العنصر البشري وتأثيره الايجابي في فاعلية عناصر الإنتاج المادية، ولاسيما بعد التطورات الحديثة في الفن الإنتاجي، وهذا الامر وفر ضرورة حتمية لرفع مستوى اعداد العنصر البشري وزيادة مدة تعليمه وتدريبه. ومن المعروف أن نوعية العنصر البشري وكفاءته تتأثر بعوامل مختلفة منها التعليم والتدريب والصحة والمستوى المعاشي (pShultz, 1995, p: 126)، أن المجتمع البشري سائر في عملية تحول مكاني وتقني وفكري لا يسبق لها مثيل (عساف، ١٩٨٨، ص: ١٨١). ففي منتصف الثمانينيات ازداد الاهتمام في إستراتيجيات التنمية البشرية، وهكذا ساد في الفكر الاقتصادي اتجاه لإلغاء "الإنسان الاقتصادي" واستبداله "بالاقتصاد الإنساني



تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط  
التوزيعية للعراق

القصفي، ١٩٩٥، ص: ٨٧).



## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

في عقد التسعينيات من القرن العشرين برزت مراجعات جادة لحصيله "الجهود التنموية"، وتجارب التنمية في مختلف بلدان العالم وذلك من حيث مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق التقدم الاقتصادي وكذا من حيث نوعية النمو ومدى استدامته، وقد جاء هذا الاهتمام كرد فعل لإخفاق المناهج التنموية في تحقيق سعادة الإنسان بوصفها غاية التنمية ووسيلتها جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وإحدى دعوماتها الأساسية (زكي، ١٩٩٦، ص: ١٨٠)

### ثانياً: أركان التنمية البشرية

يمكن تحديد الأركان الرئيسية للتنمية البشرية على النحو الآتي (الكناني، ٢٠٠٦، ص: ١٠٩):

١. تنمية الإنسان: أي تعزيز القدرات الإنسانية لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم أو الصحة أو مستوى المعيشة، المهم أن يصبح انتاجهم وعطائهم للتنمية أكبر.
٢. التنمية من أجل الإنسان: أي توفير الفرص لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي. أي القيام بما يسمى بالتنمية من أجل الفرد.
٣. التنمية بالإنسان: بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم. وأن يشترك الفرد مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها، وذلك من خلال الهياكل المؤسسية الملائمة لاتخاذ القرارات.

### ثالثاً: واقع التنمية البشرية في العراق

لقد أضفى الواقع التنموي للعراق على العملية التنموية البشرية ولاسيما جملة سمات، تتمثل بالاتي:  
(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٩، مقدمة الخطة).

- ١- الإيرادات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق، مما أضعف دور وأهمية مصادر التمويل الأخرى ولاسيما الضرائب. إن سبب استمرار هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر شبه وحيد لتمويل التنمية يعود إلى عجز السياسات التنموية القطاعية عن توليد فائض اقتصادي يسهم بشكل فاعل في عملية التمويل.
- ٢- المركزية أسلوب في إدارة الاقتصاد العراقي، مما جعل من القطاع العام قطاعاً قادراً لعملية التنمية يرافقه تهميش لدور القطاع الخاص وإبعاده عن الساحة الاقتصادية وان وجد فإن دوره غير مؤثر في الفعالية التنموية مع ضعف دور منظمات المجتمع المدني.
- ٣- التراكم الرأسمالي في العراق عملية تحققت وفقاً لأسلوب تراكم التحويلات النفطية إلى القطاعات الاقتصادية على شكل موجودات ثابتة. وأستمر الحال على ذلك دون تعزيز لتراكم رأس المال من خلال التقدم التكنولوجي والارتفاع بمعدلات الإنتاجية مما أفرغ معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي من محتواها الحقيقي وجعلها غير معبرة عن تنمية حقيقية ومستدامة لذلك كانت عرضة للانهايار لأية أزمة اقتصادية أو غير اقتصادية.
- ٤- غياب القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الاستثمار والاستهلاك، مما جعل العملية التنموية في العراق بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة.
- ٥ - انفصام وعدم اتساق وتناغم صفات ميزت فروع السياسة الاقتصادية عند التطبيق وتحديد السياستين المالية والنقدية، مما فاقم من حدة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كالبطالة والتضخم ونفسي ظاهرة الفساد الإداري.

### المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للعدالة التوزيعية

تعد العدالة التوزيعية ثمرة من ثمار التنمية ويمثل الإنسان جوهر هذه التنمية وغايتها فالسبيل للوصول الى حياة كريمة تتساوى فيها الحقوق والواجبات وتتاح فيها الفرص للجميع دون تمييز وتتوفر فيها الخدمات وتكون متاحة بيد كافة ابناء المجتمع كونهم شركاء في الوطن يتحملون اعباءه ويتنعمون بخيارته، انطلاقاً من مبدأ الشراكة والمساواة والعدل الذي نصت عليه كافة الأديان السماوية وعززته القوانين الوضعية ونادت به الأفكار الاقتصادية، فالاتجاه العام لمعظم الدول سواء كانت متقدمة او نامية في اطار وضع خططها التنموية والاستراتيجية تبحث عن تحقيق مزيد من معالجة حالات الفقر والبطالة والتعليم والصحة وكافة الخدمات التي من شأنها ان تزيد رفاهية الانسان وتعمل على تفعيلها وتطويرها بما يخدم المجتمع ككل .

### اولا: مفهوم العدالة التوزيعية:

وللعدالة التوزيعية مفاهيم عديدة ومختلفة تختلف تبعا لاختلاف الجهة والهدف، فعلماء الاخلاق ينظرون اليها بوصفها خصلة اخلاقية تحفز على احترام حقوق الاخرين، وعلماء القانون يعرفونها بسيادة القانون، وعلماء الفقه ينظرون اليها بوصفها شرطا لصحة مجموعة من الاعمال، اما علماء الاجتماع فيشيرون الى ان لا استقرار اجتماعي دون سيادة العدالة، بينما فلسفة الوجود قائمة على العدالة كما يرون علماء الفلسفة (داود. ٢٠١٣: ١٢).

وعرفت ايضا على انها "الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة وكليهما ويغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعيا وسياسيا ، وبيئة متساوية وحرية متكافئة ويعم فيها الشعور بالانصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم واطلاق طاقاتهم من مكنمها وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له امكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة اخرى ، ولا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية الى جانب مجتمع او مجتمعات اخرى" (اليسوي. ٢٠١٣: ١٩٩، ٢٠٠).

وقد عرفت العدالة على انها "ارادة دائمة ودانية لإيتاء كل ذي حق حقه دون المساس بمصالح الغير" (هاشم. ٢٠٠٥: ٧). اي انها تمثل التكافؤ بالفرص بين افراد المجتمع وتمنح الفقراء وذوي الدخل المنخفضة قدرة في الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية وتساعدهم في الحصول على فرص عمل ورووس اموال وحقوق ملكية وغيرها .

### ثانيا: العدالة التوزيعية في ظل المبادئ الاسلامية

ينظر الاسلام الى العدل نظرة شاملة غير منفصلة الابعاد لان العدل في الاسلام ضرورة لعدم شيوع التفكك والفساد في المجتمع، والاسلام يقر بتكافؤ الفرص ضمن قواعد متساوية تستند على تمكين الجميع في الحصول على المعاش من جراء القيام بعمل او نشاط يوديه الافراد ومقدار سعي الافراد وقدرته في بذل الجهود والمنافسة وهذا ما يوضح مجال التفاوت في الامكانيات والخبرات ومستوى التنافس في الخيرات. فنظام الملكية الذي يعد احد اهم الاركان الاساسية التي يقوم عليها هيكل الاقتصاد الاسلامي هي ملكية استخلافية خاصة او عامة. غير ان للملكية الخاصة اولوياتها وللملكية العامة وظيفتها كما للملكية المشتركة مصدرها ومجالها وطبيعتها وهي قائمة على تصميم مذهبي اصيل وقواعد فكرية ضمن اطار خاص من القيم والمفاهيم تتناقض اساس وقيم النظام الرأسمالي والاشتراكي فنظرة الاسلام للملكية العامة تشير الى اشراك الناس جميعا في المصادر المهمة للثروة والمنافع فلا يختص واحد دون سواه بل الجميع حق الانتفاع، اما الملكية الخاصة فتمثل حق شخصي لا يجوز التعرض له مادام المالك يلتزم فيها بما يقرره الشرع، اما الملكية المشتركة فهي ناشئة من عملية وقف عين ما واحدى الصيغ التي حث عليها الاسلام واقراها لدعم الافراد والجهات ذات النفع العام بغرض استمرارها في اداء وظائفها الاجتماعية (Aw Mohamed p:21,22).

وقد اكد الاسلام على التكافل الاجتماعي ومنحه اولوية في اعمال الخير والبر ذلك لان يشيع التعاون والمحبة والتكافل بين الافراد والذي ينعكس بدوره على المجتمع ككل وفق نظام الزكاة والصدقات فيهيئ الاسلام من مبالغ الزكاة لمعالجة حالات الفقر والشبخوخة والمرضى لرفع مستوى المعيشة للفقراء والمحتاجين. يشير الاسلام الى ان التوزيع العادل للدخل لا يعني التساوي بل يعني العدالة اي ان التفاوت في المجتمع هو امر حتمي طبقا لاختلاف القدرات والجهود المبذولة في الانتاج على ان يكون التفاوت فقط لاعتبارات الاختلاف في الانتاجية والكفاءة وليس لاعتبارات الجنس او الدين وغيرها لذا الاهمية تكمن في العدالة في توزيع فرص العمل بين الافراد، وينفرد الاسلام بنظام فريد ومتكامل لفكرة توزيع الدخل وكذلك لما اصطلح على تسميته فيما بعد بإعادة التوزيع إذ يقوم هذا النظام على ثلاثة قواعد هي (عليان. ٢٠١٢: ٢٣):-

- ١- توزيع ما قبل الانتاج او توزيع الثروات او التوزيع القاعدي ويتعلق بتقسيم الثروة بين افراد المجتمع من خلال القواعد التي تنظم الملكية العامة والخاصة وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال.
- ٢- توزيع ما بعد الانتاج او توزيع الثروة المنتجة او توزيع الدخل او توزيع السوق او التوزيع الوظيفي او توزيع الدخل على عناصر الانتاج ويتعلق بتقسيم الدخل بين الافراد في السوق من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالإجازة والمضاربة والربا.
- ٣- اعادة التوزيع او التوزيع الشخصي او التحويلات الاجتماعية او التوزيع التوازني ويتعلق بتقسيم الدخل القومي بين افراد المجتمع من خلال اجراءات تقوم بها الدولة باستخدام سياستها المالية كما في الزكاة والضرائب او من خلال سياستها الاجتماعية كما في اقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة او من خلال اجراءات يقوم بها الافراد تطوعا او لزاما كالزكاة والخفارات وصدقات التبرع والهبات.



### ثالثاً: اهمية واهداف العدالة التوزيعية

تبرز اهمية العدالة التوزيعية من خلال الاثار التي يتركها عدم تطبيق العدالة سواء كان على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ،لهذا فأن تحقيق العدالة التوزيعية تعتبر اداة مهمة وفعالة في زيادة الاستثمار ورفع قدرته الانتاجية التي تفوق الى زيادة وتسريع النمو، فالقوارق في الثروة والفرص الممنوحة بين افراد المجتمع من شأنها ان تزيد الفقر لنسبة كبيرة بين افراد المجتمع الذي ينعكس سلبي في ضياع و هدر القدرات البشرية وايقاف عجلة النمو، لذا فامكانية تحقيق العدالة التوزيعية من شأنها ان تفوق الى جعل الاقتصاد ينمو بشكل متسارع نتيجة رفع قدرة النسبة العالية من السكان من خلال منحهم المشاركة بالعمل وبالتالي الحصول على المنافع المتحققة منه فعندما تكون الفرص كبيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية بالكاد ستعمل على تطوير انتاجية الفقراء فضلا عن حصول الافراد على فرصة عمل ستغنيهم مثلا عن اللجوء لمخالفة القانون وارتكاب الجرائم ( الاسرج، ٢٠٠٨: ٤٦، ٤٧).

ولعل السياسة المالية الممثلة بسياسة الانفاق العام تعد السياسة الأكثر فعالية والتأثير في تحقيق العدالة التوزيعية من خلال اعادة توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع فبحسب التجارب التاريخية يؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي الى تطورات مؤسسية في شكلها الاساسي في مختلف سياسات الانفاق العام على المجالات الاجتماعية (عبدالقادر، ٢٠١٤: ١٦)، كما وتعمل الحكومة من خلال نفقات ميزانيتها على تحويل موارد هائلة للقطاع العائلي ذي الدخل المنخفض فضلا عن المنافع اذا يمنح الفقراء جزءاً أكبر من الدخل مقارنة بالعائلات الاحسن وضعا على سلم التوزيع يضاف برامج الانفاق العام المتعلقة بالتعليم والصحة والزراعة وغيرها من برامج الانفاق التي تهدف الى تقليل هذه التفاوت في الدخل بين افراد المجتمع (جيلز واخرون، ٢٠٠٩: ٥٢٠، ٥٢١)، وان من بين اهم الادوات التي تسعى الحكومات الى اتباعها في تقليل حدة التفاوت في الدخل هي (سامويلسون واخرون، ٢٠٠٦: ٤٠): -:

١- فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل المرتفع وتخفيض الضرائب على الدخل المنخفضة اذ تجد الحكومة من المناسب فرض ضرائب كبيرة على الثروة او على حالات التراكبات الضخمة لكسر مثل هذا النوع من الامتيازات .

ان معدلات الضريبة المنخفضة لا تساعد الذين لا يحصلون على اي دخل لذا تقوم الحكومة احيانا بمنع مدفوعات تحويلية لبعض المواطنين وهي مدفوعات نقدية مثل اعانات مسنين وموقوفين وذوي احتياجات خاصة فضلا عن اعانة البطالة للعاطلين. واستخدام الادوات المذكورة آنفاً يميز لنا نوعين من العدالة هما (العدالة العمودية) التي تعد الاداة المسيطرة في التوجيه لخطط القدرة على الدفع كالضرائب التصاعديّة على الدخل التي يدفعها الاغنياء نسبة من دخلهم ، اما (العدالة الافقية) كتطبيق بعض الهيئات فوق القومية التي تعتمد مبدأ القدرة على الدفع في تحويل ترتيباتها مبدأ العدالة الافقية (ماركوفيروني، وموري ، ٢٠٠٤: ١٩)، الا انه في المقابل نرى ان اعادة التوزيع للدخل بشكل فعال تؤثر عكسيا على مستوى كفاءة تخصيص الموارد والدافع الى الانتاج وهناك ثلاثة اسباب رئيسية لما تؤدي اليه اعادة توزيع الدخل هي (جوارتيني واستروب، ١٩٨٨: ١٢٧، ١٢٨):-:

١- يضعف الرابطة الاقتصادية بين النشاط الانتاجي والمكافاة فعندما تأخذ الضريبة جزءاً أكبر من دخل الفرد تقل المنافع التي يحققها من العمل الجاد والخدمة الاجتماعية .

٢- عندما تعبر السياسة العامة توزيع جزء أكبر من الدخل فأن الافراد يخصصون موارد اكثر للبحث عن زيادة في دخولهم م خلال اعادة صياغة السياسة العامة بما يمكنهم بشكل مباشر وغير مباشر من اعادة توزيع أكبر من الدخل على انفسهم .

٣- أن الضرائب الاعلى لتمويل عملية اعادة توزيع الدخل ونمو الانشطة التي تستهدف زيادة الدخل الشخصية من خلال التأثير على هيكل السياسة العامة سوف تولد رد فعل إذ يسعى دافعو الضرائب إلى حماية دخلهم . الا أن هذا لا يعني أن عملية اعادة توزيع الدخل تقف عند هذه الاسباب والمبررات بل تتعدى ذلك كون أن ما تهدف اليه هو أكبر وواسع، إذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تولدها عملية عدم اعادة التوزيع .



### المحور الثالث: العدالة التوزيعية ومؤشرات التنمية البشرية في العراق

شهد واقع عدالة التوزيع في العراق احداثا ومتغيرات عديدة نتيجة الظروف التي شهدها ، فقد مر العراق في تاريخه المعاصر بفترات من التحولات الجذرية في تركيبه السياسي والاقتصادي الداخلي وفي علاقاته الاقليمية والدولية مما أثر في مسيرة التنمية والرفاه الاجتماعي لشعبه، كذلك التغيرات السياسية الداخلية في العراق ، فضلاً عن النزاعات و الصراعات والحروب الاقليمية (الفارس، ٢٠٠١ : ٦٠)، وان تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بشكل متساوي يرضي جميع فئات المجتمع دون استثناء ودون استغلال فئة لأخرى يمثل في الحقيقة حالة مثالية لا يمكن أن تتحقق في أي من المجتمعات على اختلاف أنظمتها، فكما هو معلوم فإن القاعدة الاقتصادية تنطلق من حقيقة قيمة العمل والعطاء الاستثنائي في الجهد المبذول ويكون توزيع الدخل على أساسه الا أن الملاحظ أن هذه القاعدة لا يمكن أن تطبق في الدول ولاسيما ذات الاتجاه الاشتراكي (العجيلي، ٢٠٠٧ : ١٦٨). وسنبرز في جانب مؤشرات التنمية البشرية مؤشر دخل الفرد ومؤشر الفقر وكما يأتي:

#### اولاً : مؤشر دخل الفرد

يشير الى معدلات تطور نصيب الفرد من الناتج بالاعتماد على عدد السكان ومقدار الناتج حيث شهد معدل نمو السكان نسبة تراوحت بين (٢,٥-٣) بحسب تقديرات وزارة التخطيط وهذه النسبة قابلها تذبذب وتباين في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مما يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالنظر الى بيانات الجدول (٣١) يلاحظ نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج للسنة ٢٠٠٤ مقارنة بالسنة ٢٠٠٣ نجد أن الناتج زاد بمقدار (٧٤%) عما كان عليه في العام ٢٠٠٣ التي شهدت اعمال الحرب وتوقف الانتاج والصادرات النفطية. وتقرن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بالزيادة المهمة لعوائد النفط كما تعكس اهمية الدولة في تحسين المستوى المعاشي للمواطنين والتي تتجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة وتوسيع نظام التأمينات الاجتماعية (بريهي، ٢٠١١ : ٢٩) .  
لقد صاحب انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة المالية العالمية انخفاض عائدات النفط وانخفض تبعاً لذلك معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (صندوق النقد العربي، ٢٠١١ : ٢٠٣)، وهذا ما يعكس فعلاً انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث بلغ قيم الناتج للعام ٢٠٠٩ (١٣٠٦٤٣,٢) مليار دينار مقارنة بالعام ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمة الناتج (١٥٧٠٢٦,١) مليار دينار اي بانخفاض مقداره (٢٦٣٨٢,٩) مليار دينار بنسبة انخفاض مقدارها (٢٤%) وتبعاً لذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج لسنة ٢٠٠٩ (٤١٢٥,٩) الف دينار مقارنة بالعام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٥٠٨٢,٥) بانخفاض مقداره (٩٥٦,٦) الف دينار بنسبة انخفاض مقدارها (١٧%) ونتيجة لتحسن حالة الاقتصاد العالمي وعبور الازمة المالية العالمية خلال العام ٢٠١٠ تحسنت تبعاً لذلك اسعار النفط والذي صاحبه ارتفاع عائدات النفط وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في عام ٢٠١٠ (١٦٢,١) ترليون دينار وارتفع سنة ٢٠١١ الى (٢١٧,٣) ترليون دينار وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (٣٤%) ويعود سبب ذلك الى الارتفاع الحاصل في اسعار النفط بين السنتين حيث كان معدل سعر برميل النفط (٧٥,٦) دولار لسنة ٢٠١٠ ارتفع الى (١٠٤,٩) دولار لسنة ٢٠١٣ بنسبة زيادة سنوية مقدارها (٣٨,٨%) وان هذا الارتفاع في هو الذي سبب الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج لسنة ٢٠١٠ (٤٩٨٩,٥) الف دينار وارتفع لسنة ٢٠١١ الى (٦٥٢٠,٤) الف دينار وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (٣٠%) وبحسب ما جاء في جدول (١) (وزارة التخطيط، ٢٠١٤ : ٣) :-





## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

### جدول (١)

قيم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسب نموها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

٩	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	عدد السكان مليون/نسمة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدينار العراقي الف/دينار	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة نمو عدد السكان %	نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج %
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥.٨	٢٦.٣٤٠	١١٢٣.٢			
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥.٤	٢٧.١٣٩	١٩٦١.٥	٨٠	٣	٧٤
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣.٦	٢٧.٩٦٣	٢٦٢٩.٦	٣٧	٣	٣٤
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨.٠	٢٨.٨١٠	٣٣١٧.٨	٣٠	٣	٢٦
٢٠٠٧	١١١٤٥٥.٨	٢٩.٦٨٢	٣٧٥٤.٩	١٦	٣	١٣
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦.١	٣٠.٨٩٥	٥٠٨٢.٥	٤١	٤	٣٦
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣.٢	٣١.٦٦٤	٤١٢٥.٩	٨٣	٢.٤	٨١
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤.٦	٣٢.٤٨١	٤٩٨٦.٥	٢٤	٢.٥	٢٠
٢٠١١	٢١٧٣٢٧.١	٣٣.٣٣٠	٦٥٢٠.٤	٣٤	٢	٣٠
٢٠١٢	٢٥١٩٠٧.٧	٣٤.٣٩٢	٧٣٢٤.٦	١٦	٣	١٢
٢٠١٣	٢٦٧٣٩٥.٦	٣٥.٤٢٣	٧٥٤٨.٦	١	٣	٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ .

وبمقارنة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق مع بعض اقطار الدول العربية وللمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ حيث يلاحظ من بيانات الجدول (٢) ان كل من الامارات والكويت والسعودية شكلت اعلى قيمة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت اعلى قيمة ولسنة ٢٠٠٧ وعلى التوالي (٤٢,٣٠٠ ، ٣٣,٦٣٦ ، ١٥,٥٤٣) الف دولار بينما يحل العراق ومصر في ادنى قيمة لمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ولسنة ٢٠٠٧ حيث بلغت على التوالي (٢,٣٤٤ ، ١,٧٥٩) الف دولار وهذا ما يعكس انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج للفرد العراقي مع مثلها في بعض الاقطار العربية حيث ان متوسط دخل الفرد من الناتج للفرد السعودي يعادل (٦.٥) مرة مقارنة بمتوسط دخل للفرد العراقي ولسنة ٢٠٠٧ وكالاتي :-

### جدول (٢)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)  
(دولار امريكي)

الدول	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العراق	٠.٤٠٣	٠.٩١٠	١.١٤٩	١.٧٩٢	٢.٣٤٤
السعودية	٩.٧٦١	١١.٠٩٧	١٣.٦٣٩	١٤.٨٦٩	١٥.٥٤٣
مصر	١.٢٠٥	١.١٤٥	١.٢٧٩	١.٥٠٥	١.٧٥٩
الجزائر	٢.١٢٩	٢.٦٣٠	١٢٤	٣.٤٨٣	٣.٩٧٦
الكويت	١٩.٢٧١	٢٢.٤٣٠	٢٨.١٥٣	٣٣.٣٢٣	٣٣.٦٣٦
الامارات	٢٤.٩٤٠	٢٨.٩٧٢	٣٢.٥٠٢	٣٨.٩٢٥	٤٢.٣٠٠
لبنان	٥.١٥٠	٥.٥٥١	٥.٥٤٢	٥.٨٠٧	٦.٢٤٦

المصدر: (صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لاعداد متفرقة للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧) .

ان مستوى التوزيع العادل في الدخل ومقدار التفاوت في التوزيع بين شرائح المجتمع فتوزيع الدخل في اي بلد لا يتم بصورة آلية بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي غير أن عملية اعادة توزيع الدخل الوطني جاءت لصالح النخب والطبقات العليا ضد مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى مما ادى الى اتساع الهوة في توزيع الدخل ومن ثم اتساع الهوة التي تفصل بين الفقراء والاعثياء. حيث يعد متوسط دخل الفرد اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشته ورفاهيته كذلك يعبر متوسط الدخل



## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

المرتفع عن نجاح خطط التنمية باي مجتمع غير أن النجاح الاكبر هو عدالة توزيع هذا الدخل بين افراد المجتمع فتنمساك نسيج المجتمع وتحقيق الانسجام بين فئات الشعب المختلفة يتطلب أن تتزايد عبر الايام عدالة توزيع الدخل وأن تشارك جميع الفئات في جني ثمار التنمية، بل ان التنمية المتوازنة الصحيحة تتطلب ان يزيد نصيب اصحاب الدخل المحدودة بمعدل أكبر من نصيب فئات الدخل المرتفع (المغازي ، ٢٠١٣ : ٦٤ ، ٦٨). وهذا لا يعني التساوي في الدخل بل ان هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة الذي يستند الى اختلاف القدرات والمهارات والجهد في العمل والوظائف ويعد معامل جيني من اكثر واوسع المؤشرات استخداماً في قياس التفاوت في توزيع الدخول والتي تتراوح نسبته بين (٠ - ١). حيث ان توزيع الدخل في العراق قد شهد حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث يلاحظ ان العام ٢٠٠٥ شكل قيمة عالية بلغت (٠,٤٢٠%) مقارنة بالأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ والتي بلغت قيمها على التوالي (٠,٣٥١% و ٠,٤٥١%) نقطة ليشهد عام ٢٠٠٧ انخفاض في قيمة هذا المؤشر حيث بلغت (٠,٢٩٠) نقطة وهو اتجاه يوشر تحسين اجراءات الحكومة في تقليل من حدة التفاوت بين الدخول لينتسكس هذا المؤشر في العام ٢٠١١ ليشكل اعلى قيمة له لتبلغ (٠,٥١٨) نقطة وهي قيمة مرتفعة وكبيرة وتدهور في هذه التفاوت في الدخول ولمدة اربعة سنوات من ٢٠٠٧ - ٢٠١١ وكالاتي :-

جدول (٣) قيم معامل جيني في العراق ولسنوات مختارة

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١١
قيم معامل جيني	٠,٣٥١	٠,٤٥١	٠,٤٢٠	٠,٢٩٠	٠,٥١٨

المصدر: وزارة التخطيط (٢٠٠٧) مسح احوال المعيشة في العراق. المسح الاقتصادي والاجتماعي (HISES) ، الجهاز المركزي للإحصاء

وبمقارنة قيم معامل جيني في العراق مع بقية الدول المجاورة والعربية والتي شهدت تراجع العراق عن هذه الدول حيث بلغت قيمة معامل جيني ولعام ٢٠١١ لكل من تركيا (٠,٣٩٧) نقطة ، الاردن (٠,٣٧٧) نقطة ، ايران (٠,٣٨٣) نقطة ، مصر (٠,٣٢١) نقطة والمغرب (٠,٤٠٩) نقطة (وجدت ، ٢٠١٥ : ٥٤) . ان هذا التفاوت الكبير والشاسع من شأنه ان يعزز القول ان مستوى الدخول الذي يعد معيار مهم لمعالجة الفقر لم يحقق كفاءته في تحقيق الاهداف المطلوبة ولم يوزع بشكل عادل لإنصاف الشرائح المحرومة في المجتمع العراقي .

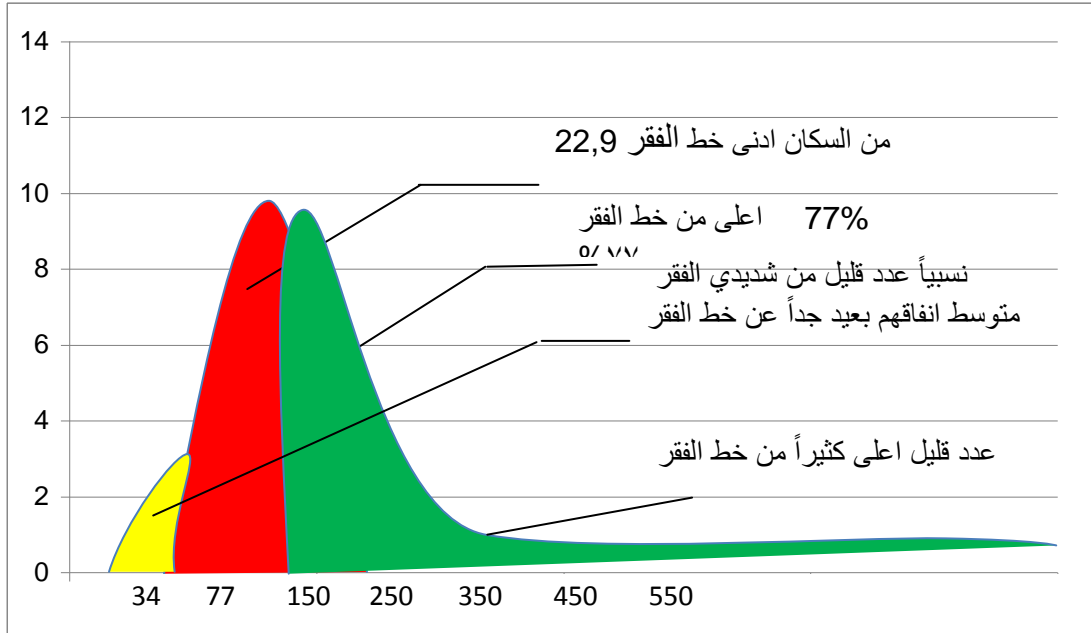
### ثانياً : مؤشر الفقر

تعد ظاهرة الفقر من اهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات والحكومات باختلاف انظمتها واتجاهاتها الفكرية والنقافية لخطورتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الابعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الانمائية كما ان القضاء عليها يعد الهدف الاول والاسمي الذي تسعى جميع الدول الى تحقيقه ، فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وادوات القياس والخلفية الفكرية والاخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة اخرى وان الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم (الحرمان النسبي) لفئة معينة من فئات المجتمع وفي ما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكانته (الفارس ، ٢٠٠١ : ١٩) ، حيث عرف الفقر بأنه (مجموعة من احتياجات الانسان غير المشبعة لاسيما جراح العصر الحديث السبعة التي تعاني منها غالبية سكان العالم وهي الافتقار الى الاسكان الاساسي، والملبس، ومياه الشرب، وامدادات كافية وجيدة من الغذاء والرعاية الصحية ومعرفة القراءة والكتابة وتعليم الاطفال وبيئة صحية) (UNESCO , 2005 : 197).

١- ووفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ امكانية احتساب خط الفقر الوطني وبعتماد طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بـ (٢٣٣٢) سعرة حرارية في المتوسط وعلى اساس ان كلفة السعرة الحرارية الواحدة قدرت بحوالي ٠,٤٨٢ دينار بحيث يكون معدل الكلفة للاحتياجات الغذائية الاساسية للشهر الواحد وللشهر الواحد حوالي (٣٤٠٠٠) دينار ، وهو يساوي خط الفقر في الغذاء ، وقد تم تقدير خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بحوالي (٤٣٠٠٠) دينار للفرد الواحد شهرياً وبجمع كلف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية فان خط الفقر في العراق يساوي (٧٧٠٠٠) دينار للفرد شهرياً، وهو ما يعني ان (٢٢,٩%) من السكان اي حوالي (٦,٩%) مليون من العراقيين حوالي (١٦,٥%) من الاسر يقعون تحت مستوى خط الفقر (وزارة التخطيط، ٢٠١١: ١١٨) وكالاتي:

شكل (١)

خط الفقر وتوزيع متوسط الانفاق الشهري



المصدر : وزارة التخطيط (٢٠١١) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد.

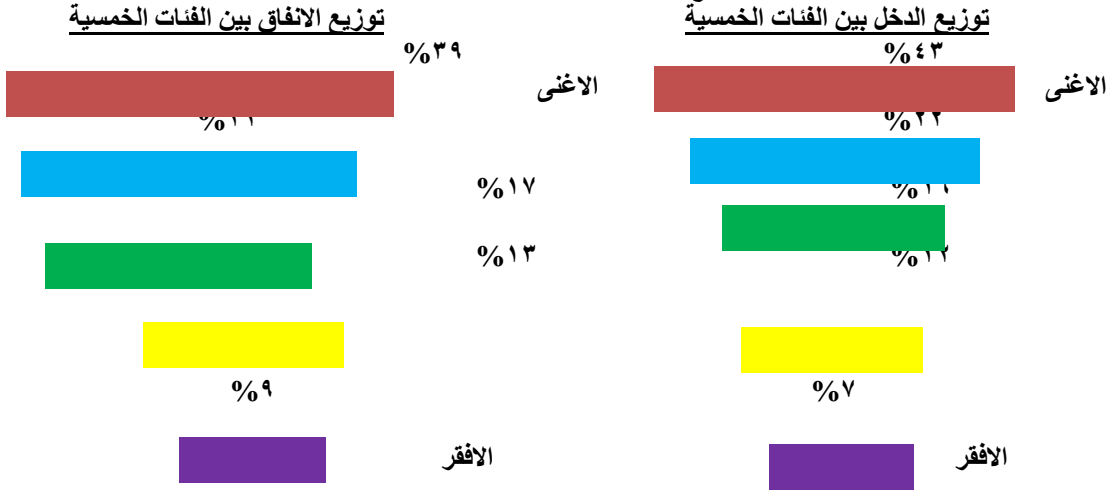
تظهر البيانات التاريخية لمعامل جيني في العراق أن أقصى تفاوت في الدخل للمدة كان في عام 1993 التي تعد واحدة من أشد سنوات العقوبات حيث بلغ المعامل 43,6% وقد مسح الأحوال المعيشية في العراق معاميل جيني (35.1%) عام (2003) فيما قدر معاميل جيني للدخل (30.9%) طبقاً للمسح الإقتصادي والإقتصادي للاسرة (2007) ، وكلا التقديرين الأخيرين يشيران إلى تحسن في اتجاه المساواة في الدخل من جهة أخرى، فإن التفاوت في الريف أكبر منه في الحضر حيث بلغت قيمة المعامل (38.0 %) مقابل (34.0 %) للحضر ما بالنسبة لمعامل جيني الخاص بالإنفاق فقد أظهر تفاوتاً أقل مما هو عليه للدخل فقد بلغ على مستوى العراق وفقاً للمسح الإقتصادي والإقتصادي (28.5 %) من ناحية أخرى يظهر أن التفاوت في الإنفاق للمناطق الحضرية أعلى بقليل مما هو عليه للمناطق الريفية، حيث يظهر إن معاميل جيني للمناطق الريفية بلغ (25.0 %) ، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية (28.0%). أما توزيع الدخل بين فئات الخمسية حيث يتركز ما نسبته (٤٣ %) من السكان الاغنى ليحتل الفئة الافقر ٧% اما على صعيد توزيع الانفاق بين الفئات الخمسية فقد احتلت الفئة الاغنى نسبة (٣٩ %) لتشكل الفئة الافقر (٩ %) (وزارة التخطيط، ٢٠١١: ١١٧) وكالاتي:-



## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

شكل (٢)

توزيع الدخل والاتفاق بين الفئات الخمسية



المصدر: وزارة التخطيط (٢٠١١) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. اما في عام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد السكان الفقراء ٦,٧٤٨,٥٨٨ فرد لتشكل ما نسبته ٢٠% من السكان فقراء حسب المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (IHSES) ٢٠٠٧-٢٠١٢ اما على صعيد المحافظات فقد شهدت تفاوتاً من حيث نسبة الفقر ودليل الفقر البشري فهناك اكثر من ٤٠% من سكان بعض المحافظات فقراء كالمثنى ٤٩%، وبابل ٤١%، وصلاح الدين ٤٠%، كما ان هناك محافظات تقل نسبة الفقراء فيها عن ١٠% كما في محافظات اقليم كردستان، وقد قدرت قيمة دليل الفقر البشري في العراق بـ ١٨,٨% بموجب مكوناتها الفرعية فان هناك محافظات تزداد فيها قيمة دليل الفقر البشري على متوسط الدليل الوطني كمحافظات ميسان ٣٠%، والمثنى ٣٠%، وصلاح الدين ٢٨%، ومحافظات يقل فيها دليل الفقر البشري عن متوسط الدليل الوطني وهي محافظات كربلاء ١٦%، والبصرة ١٨% والانبار ١٦% وكما في الجدول (٤):-

جدول (٤) نسبة الفقر ودليل الفقر البشري حسب المحافظات.

المحافظة	نسبة الفقر	دليل الفقر البشري
ميسان	٢٧	٣٠
المثنى	٤٩	٣٠
القادسية	٣٥	٢٥
ذي قار	٣٤	٢٢
بابل	٤١	٢٠
ديالى	٣٤	٢١
واسط	٣٦	٢٣
نينوى	٢٣	٢١
صلاح الدين	٤٠	٢٨
كربلاء	٣٧	١٦
النجف	٢٥	٢٥
دهوك	٩	٢٩
اربيل	٣	٢٦
السليمانية	٣	٢٣
كركوك	١١	١٩
بغداد	٢١	١٦
الانبار	٢١	١٦

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١١



## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

اما فيما يخص دخل الاسرة الشهري والذي حدده مسح عام ٢٠٠٧ بمبلغ شهري يبلغ (٩٩٥٠٠٠) الف دينار حيث يلاحظ ان هذا المتوسط لدخل الاسرة يقع بين ادنى متوسط له في محافظة ديالى ليبلغ (٥٦٠,٥) الف دينار واعلى متوسط له في محافظة اربيل ليبلغ (١,٥) مليون ونصف المليون دينار ، حيث يظهر الجدول الاتي ان عدد المحافظات التي لا يزيد متوسط دخل اسرها الشهري عن (١٠٠٠٠٠٠) دينار قد بلغ (١٢) محافظة معظمها في وسط وجنوب العراق وعدد المحافظات التي يتجاوز متوسط دخل اسرها الشهري (١٠٠٠٠٠٠) دينار (٧) محافظات معظمها في اقليم كردستان وهذا يؤشر وجود تفاوت كبير في متوسط دخل الاسر للمحافظات وكما يأتي:-

جدول (٥) متوسط دخل الاسرة الشهري في العراق عام ٢٠٠٧

المحافظة	الف دينار شهرياً	المحافظة	الف دينار شهرياً
دهوك	١٢٥٢,٥	نينوى	٧٨٨,١
سليمانية	١٠٣٩,٢	كركوك	٩٢٢,٩
اربيل	١٥٢٢,٣	ديالى	٥٦٠,٥
الانبار	٨٤٥,٢	بغداد	٨٩٥,٦
بابل	١١٣,٩	كربلاء	٩٣٥,٩
واسط	١١٦٩	صلاح الدين	٨٧٧,٤
النجف	١٢٧٥,٥	القادسية	١٠٠٨,٢
المتنى	١١٣٨,٩	ذي قار	٧٢٣,٥
ميسان	٧٩١,٤	البصرة	٩٩٢,٠
المجموع	٩٥٢,٤		

المصدر: السعدي، عباس فاضل (٢٠١٣) " جغرافية الفقر في العراق " مجلة كلية التراث الاساسية - جامعة بغداد، العدد ١٢.

ويتضح مما تناولناه في مسألة معالجة الفقر فان الفقر والحرمان في العراق هما من اعراض ارث شاق للعنف وهشاشة اقتصاد هزيل يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط وعلى التدخل الحكومي وعقود من التنمية الضائعة ، فالسلام والامن والحفاظ عليها هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي المستدام والسليم ويتطلب ان يعزز العراق الروابط الطبيعية بين النمو والرفاهية من خلال ادارة أفضل للموارد النفطية والتنوع غير النفطي للاقتصاد وردم التفاوتات المكانية وتنمية القطاع الخاص وعملية نمو تخلق فرص عمل وتعمل على زيادة الدخل مع الحفاظ على حوافز المشاركة في العمل والاستثمار في التعليم وهي مسار أقل تكلفة للحد من الفقر وتعزيز الاندماج.



## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات

- 1- اتساع وتنوع مظاهر الحرمان نتيجة الظروف السياسية والامنية والاقتصادية المتدهورة لتعكس لنا تدني الحالة الاجتماعية والتي بدأت تنذر بأخطار جسيمة على المجتمع لتسهم في تعميق حالات الحرمان والفقر وتوسيع فجوة تحقيق العدالة التوزيعية.
- 2- عدم وجود قاعدة بيانات رصينة وواضحة وعدم اعتماد نظام التدقيق المتقاطع بين دائرة الرعاية الاجتماعية والدوائر والوزارات ذات العلاقة يوفر للشبكة المعلومات الكاملة عن تفاصيل المستفيد للتأكد من سلامة استحقاقه لراتب شبكة الحماية الاجتماعية لتحقيق العدالة التوزيعية.
- 3- تتسم مؤشرات التنمية البشرية في العراق بالضعف الذي تسبب بانعكاسات سلبية كبيرة عقب دخول العراق نفق الحروب المظلم وفرض العقوبات وتزامن مع هذا الظرف انخفاض حاد للدخل أثرت نتائجه المأساوية على واقع التنمية البشرية في العراق. وحتى بعد عام ٢٠٠٣ أخذت تلك المؤشرات مسارا يحاول ان يكون صحيحا ولكن بخطوات بطيئة للغاية.
- 4- ان للموارد البشرية دور واهمية يعد الإنسان هدف وغاية التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه وسيلتها، فهو غاية التنمية لأن هدفها النهائي هو رفع المستوى المعاشي للإنسان فهو المستفيد منها، وهو الوسيلة بوصفه يمثل الموارد البشرية التي تعد الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها العملية الإنتاجية، كونها القوة الدافعة والمحركة لعملية التنمية (أي قدرة الإنسان على إدارة عملية التنمية الاقتصادية)
- 5- شبكة الحماية الاجتماعية هي إجراء مهم جداً لخفض معاناة الفقراء، وذلك لتحقيق العدالة التوزيعية ولكنها ليست آلية فاعلة لخفض معدل الفقر ذاته، إلا إذا تكاملت مع جهات مؤسسية أخرى، وعلى رأسها مؤسسات التأهيل والتدريب، كما إن الشبكة أهملت الإشارة إلى دور منظمات المجتمع المدني الذي يمكن أن يتخذ صيغة رقابية أو تشخيصية للأسر التي لا تمتلك فرص الوصول إلى دائرة الاستهداف، فضلاً عن إن هذه المنظمات ورجال الأعمال يمكن أن توفر بيانات عن فرص العمل المتاحة أو التي ستكون هناك حاجة لها في سوق العمل مع استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي .
- 6- ترباط وتداخل مؤشرات التنمية البشرية والعدالة التوزيعية ، فتخصيص الموارد بشكل كفوء وامثل على الاستخدامات الضرورية والمهمة سينتج عنه توزيع عادل للموارد وان توزيع الموارد على الاستخدامات وفق اسس المشاركة والإنتاجية لتحقيق اعلى عائد بأقل تكاليف سينتج عنه كفاءة استخدام مثلى للموارد المالية وهذا ينعكس على مستوى دخل الفرد والنهوض بالمستوى المعاشي وهذا ما يعزز حالة التكامل بين مؤشرات التنمية البشرية والعدالة التوزيعية .

### التوصيات

1. الاهتمام بكافة مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي يؤدي إلى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتغلب على المعوقات التي تواجه تلك المشاريع من شأنه أن يوافر للمجتمع العراقي تنمية بشرية على مستوى عال من الكفاءة والذي يعود بالنفع على المجتمع ككل سواء في توافر السلع والخدمات بأسعار مناسبة نتيجة المنافسة وتوافر العديد من فرص العمل التي سوف تؤدي في النهاية إلى التغلب على مشكلة الفقر المتفاقمة في العراق.
2. اعتماد إطار التنمية البشرية التي تعني بالإنسان من خلال توسيع قاعدة المشاركة لتضم كل من له علاقة في صياغة وتنفيذ سياسة المساعدة في خفض الفقر وذلك باعتماد استراتيجيات تكون منسجمة مع سياسات التنمية لكل بلد ، ومن ثم فإن خفض الفقر يكون عملية تدريجية ومستدامة لتوليد استراتيجية ذات أمد بعيد ، التي تتطلب وضع الأهداف واختيار الأدوات لكل مرحلة ، كما ويجب العمل على الاهتمام بالمؤشرات المتعلقة بالعدالة التوزيعية من هذا الجانب.
3. تقديم الدعم الحكومي الخاص بتعزيز قدرة أجهزة الدولة القائمة على تنفيذ الخطط الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بتوفيره كوادر ادارية وفنية ماهرة وذات اختصاصات عالية من خلال اعادة هيكلة المنظومة التعليمية والحرص على نموها بنحو متوازن واستخدام الاختصاصات للعمل على رفع المستوى المعاشي للأفراد وذلك بتوفير فرص عمل ملائمة وتقليل حجم وفجوة الفقر في العراق.





## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

٤. إن اية استراتيجية للتنمية البشرية في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعة مبادئ، تتقدمها اولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً، مع استمرار تبني الدولة ضمان الحد الأدنى لمعيشة المواطنين، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية، والتأكيد على احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية، فضلاً عن تسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب، وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

### المصادر العربية:

- ١ - الاسرج ، حسين عبد المطلب (٢٠٠٧) اليات اعمال الحقوق الاقتصادية في مصر .دار وهران للنشر ،مصر.
- ٢- آمال سلاش، التنمية البشرية المستدامة، المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي-منشورات دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٢.
- ٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩١، نيويورك، ١٩٩١
- ٤- بريهي، فارس كريم (٢٠١١) "الاقتصاد العراقي فرص تحديات " . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٧، ١٤.
- ٥- جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) (٢٠١١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد – تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية.
- ٦- جورج القصي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، بحث مقدم في الندوة الفكرية (التنمية البشرية في الوطن العربي)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥.
- ٧- داود ، علي محسن (٢٠١٣) " الية تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع التخصيصات الاستثمارية في ظل اللامركزية الادارية" ، جامعة بغداد ، ١٢.
- ٨- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- ٩- السعدي ، عباس فاضل (٢٠١٣) " جغرافية الفقر في العراق " ، مجلة كلية التراث الاساسية – جامعة بغداد ، العدد ١٢.
- ١٠- الشمري ، هاشم . والفلي ، ايثار (٢٠١١) الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، عمان، الاردن، دار اليازوري للطباعة والنشر .
- ١١- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤
- ١٢- عبد المعطي محمد عساف، إدارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة، مطابع القبس التجارية، ط١، الكويت، ١٩٨٨.
- ١٣- العجيلي ، محمد صالح (٢٠٠٧) ظاهرة الفقر في الوطن العربي الواقع والاسباب والنتائج ، بغداد ، دائرة الشؤون الثقافية .
- ١٤- عمار حامد، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩. العيسوي، ابراهيم (٢٠١٣) " الافاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاديات الربيع العربي حالة مصر " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مجلد ١٥ ، العدد ١ ، ١٩٩٠.
- ١٥- الفارس ، عبد الرزاق (٢٠٠١) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٦- كامل كاظم الكناني، أمانة حسين صبري، اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، سلسلة دراسات علمية يصدرها المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، ٢٠٠٦.
- ١٧- المغازي، احمد (٢٠١٣) " التوزيع المكاني للدخل في مصر – دراسة في التنمية الاجتماعية " ، مجلة التمويل والسياسات الاقتصادية، المجلد ١٥ ، العدد ٢ .
- ١٨- نبيل النواب، الجهود العربية في تبني مفاهيم وإعداد تقارير التنمية البشرية المستدامة (تجربة سلطنة عمان)، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١،



## تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اط التوزيعية للعراق

- ١٩- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ – الناتج المحلي الاجمالي .
- ٢٠- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١١ .
- ٢١- وزارة التخطيط ( ٢٠١٤ ) التقديرات الفصلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية .
- ٢٢- وزارة التخطيط ( ٢٠٠٧ ) مسح احوال المعيشة في العراق – المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧ (HISES) ، الجهاز المركزي للإحصاء
- ٢٣- وزارة التخطيط ( ٢٠١١ ) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد .
- ٢٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، وثيقة الخطة، ٢٠٠٩، مقدمة الخطة .

### المصادر الأجنبية

- 1- Mohamed , Issam Aw(2012) " Islamic Economy Theory and the Banking system " .
- 2- UNESCO (2005) Investing in cultural Diversity and Intercultural Dialogue , 197.
- 3- Theodore W, Schultz, Investment in Human captal Economic Review, 1961, Vol. 1(2).
- 4- Sen Amartya, Development as freedom, New York Random House, 1999.



## **Analysis of human development indicators in the context of distributive justice for Iraq for the period 2003-2013**

### **Abstract**

The government spending in Iraq and witnessed the changes and developments, especially after 2003, which outweighed consumer spending at the expense of capital expenditure and increased support and diversity of trends towards improving pension conditions for members of the society by seeking to achieve a fair distribution of income and improve living standards and reduce poverty and unemployment and raise the level of education and the advancement of its reality, did not achieve its objectives in raising the standard of living, and to achieve a high and sophisticated level of the reality of distributive justice in Iraq, saw distributive justice in Iraq, significant developments since 2003, and at all levels and types, but this development many problems, especially the security side and weak institutions have accompanied State and increasing phenomenon of administrative and financial corruption, which reflected negatively in achieving the goals of justice and raise the level of human development. Therefore eliminates the need to re-consider the allocation and raise the levels and restructured in a way that ensures its orientation towards the main goals of achieving a high level of distributive justice processes and this important and active role of the justice distributive to improve the pension conditions according to the indicators have been selected for human development in order to reduce the incidence of poverty and unemployment and improve social services, down to achieve Alrvaheh.vlm not to enter and the ration card and social care as the most important support questions directed towards the poor are highly efficient in achieving their goals, and thus became the improvement of living standards by raising the real level of income per capita, poverty reduction, and reduce poverty and improve the provision of projects and increase support towards the poor and the advancement of social welfare and greater inclusiveness in quantity and quality for disadvantaged groups and to raise living standards and the advancement of its reality the most prominent targets of government spending .

**Key Word/** Distributive justice, Human Development , individual income, Poverty